

نظام سعر الصرف في مصر

للدكتور أحمد سعيد دويدار

لم يكن في مصر ، قبل قيام الحرب العالمية الثانية في سبتمبر ١٩٣٩ نظام للرقابة على النقد ، وكان الجنيه المصرى مرتبطا بالسترليني على اساس سعر صرف ثابت ، ١٧ر٥ قرشا = ١ جنيه استرليني .

وغداة نشوب الحرب كانت متحصلات مصر من النقد الاجنبى تودع في مجمع الاسترليني بلندن ، وعندما انتهت الحرب العالمية في عام ١٩٤٥ كان لمصر احتياطات ضخمة من الارصدة الاسترلينية وكان ذلك مقابل تاكل رصيد البلاد من رأس المال العيى ، فقد شحت المواد الخام والمواد الغذائية وكادت تستهلك وسائل المواصلات وبخاصة السكك الحديدية كما هبطت خصوبة الأرض الزراعية .

وفي عام ١٩٤٧ عندما اشتدت الحاجة الى الواردات لتعويض ما فقدته مصر اثناء الحرب ، والى التجديد الجزئى للأرصدة الاسترلينية ورفض بريطانيا قابلية تحويل احتياطياتنا من الاسترليني الى العملات الصعبة ، وعجز بريطانيا عن تزويد مصر بحاجاتها من الواردات فقد انسحبت مصر من كتلة الاسترليني .

وفي ظل هذه الظروف لجأت مصر الى عدة سياسات فيما يتعلق بالنقد الاجنبى :

(١) انشأت مصر نظام التجارة المثلثة ، وبمقتضى هذا النظام تقوم مصر بتسديد ثمن السلع الدولارىة من الاحتياطيات الاسترلينية عن طريق طرف ثالث الذى يقبل التسديد بما يقل عن سعر التكافؤ وهو في ذلك الحين ١ جم = ٤ر٣ دولار أمريكى بنسبة تتراوح من ٢٠٪ الى ٢٥٪ مع ملاحظة ان مصر في ذلك الوقت كانت قد انضمت الى صندوق النقد الدولى .

(ب) كما يلاحظ ان هذه العلاوة الدولارىة او نسبة الخصم على الجنيه الاسترليني مطبقة بصفة خاصة على مناطق العملات الصعبة ، هذا وكان سعر القمح والذى لم تكن بريطانيا قادرة على توفير امداداته الى مصر يتم استيراده من خارج المنطقة الاسترلينية بسعر الصرف المخصوم (المخفض) وهو ١ جم = ٣ دولار أمريكى ، وكان سعر الصرف بالنسبة للمواد غير الغذائية هو المتوسط المرجح لهذا السعر والذى كان يطبق على حوالى ٤٠٪ من اجمالى التجارة الخارجية ، فقد كان استخدام سعر التكافؤ قاصرا على المعاملات التجارية داخل المنطقة الاسترلينية فقط .

وعندما قاربت ١٩٤٩ من نهايتها خفض الجنيه الاسترليني بنسبة ٢٥٪ أعقبه تخفيض تلقائي للجنيه المصرى بحيث أصبح ١ جم = ٢ر٨٧ دولار أمريكى ، هذا ويلاحظ أن العلاوات الدولارية في ظل نظام التجارة المثلثة كانت تعادل تقريباً التخفيض الذى حدث في الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني .

وبعد تخفيض الجنيه المصرى في ١٩٤٩ أوقف العمل بنظام التجارة المثلثة ليحل محله نظام آخر وهو حساب التصدير ، وبموجب هذا النظام يستطيع المستوردون المصريون من تسديد قيمة السلع المستوردة بالعملات الصعبة وذلك من حسابات مفتوحة بالجنيهات المصرية باسم المشترين للصادرات المصرية من بلدان العملات السهلة ، وكان معدل الخصم بالنسبة للمواد الغذائية أعلى منه بالنسبة للواردات الأخرى .

وقد تحسن مركز الجنيه المصرى بعض الشيء نتيجة الرواج الذى أحدثته الحرب الكورية ، كما خفضت الرقابة على النقد غير أنه ما لبثت أن استعبدت عندما هبطت الأسعار العالمية للقطن في الفترة من ٥٣ الى ١٩٥٥ حين ظهر نظام حق الاستيراد وبمقتضاه كان يجرى التعامل في حقوق الاستيراد بحرية تامة ولكن مع استمرار الخصم على أساس أسعار الصرف الرسمية بنسبة مئوية معينة تمثل الى حد كبير انخفاض قيمة الجنيه المصرى .

ومن سنة ١٩٥٧ الى سنة ١٩٦٢ كان نظام سعر الصرف معقداً أشد التعقيد حيث كان يخضع لخصومات وعلاوات يحددها البنك المركزى المصرى بدلا من أن تحددها قوى السوق ، فقد كانت التغيرات في سعر الصرف تعكس الى حد كبير حركة الأسعار العالمية للقطن .

وفي مايو ١٩٦٢ جرى التخفيض الرسمى للجنيه المصرى بحيث أصبح ١ جم = ٢ر٣ دولار أمريكى ، ومع تأميم التجارة في سنة ١٩٦١ ، وتخفيض الجنيه المصرى في سنة ١٩٦٢ ومنذ ذلك الحين وحتى سنة ١٩٧٣ كان يجرى تخفيض النقد الأجنبى عن طريق ميزانية النقد حيث تتم المعاملات بالسعر الرسمى (— ١ جم = ٢ر٣ دولار أمريكى) ، ومن الواضح أن الأسعار الرسمية كانت في هذه الفترة مقومة بأكثر من قيمتها .

وكان سعر الصرف الموحد ١ جم = ٢ر٣ دولار أمريكى على جميع المعاملات باستثناء رسوم قناة السويس ومهايا البعثات في الخارج ، وقد أعقب حرب ١٩٦٧ زيادة الضغط على ميزان المدفوعات والعودة الى نظام تعدد أسعار الصرف ويقصد بنظام تعدد أسعار الصرف يتحدد في ظله أكثر من سعر واحد لبيع النقد الأجنبى وأكثر من سعر واحد لشراؤه فهو بمثابة قيود سعرية فإذا أرادت السلطات تخفيض النقد الأجنبى لتمويل استيراد طائفة معينة من السلع بها يترتب عليه انكماش استيرادها عمدت الى تقدير سعر صرف مرتفع لبيع النقد المطلوب لتمويل استيرادها ، ولا يخفى ما يتولد عن هذا الاجراء من الاتجاه بأسعار هذه الطائفة من السلع بالداخل الى الارتفاع ، وما يترتب على ارتفاع أسعارها من انكماش الطلب

الحلى عليها وبالتالي تنقص مقادير النقد الأجنبي المطلوب لاستيرادها ، هذا ويلاحظ أن مصر قد أخذت في بعض المناسبات بنظام تعدد أسعار الصرف لأسباب اقتضتها الظروف غير أن هذا النظام لم يتخذ وضعاً ثابتاً إلا بقيام السوق الموازية للنقد .

السوق الموازية للنقد :

انشئت هذه السوق في سبتمبر ١٩٧٣ ، وتم تطويرها في يونيو ١٩٧٤ في نفس الوقت الذى صدر فيه القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باعتبار أن كلا التشريعين من أدوات تحقيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وقد قامت هذه السوق بهدف تطبيق سعر صرف مواز للسعر الرسمى يساعد على زيادة حجم النقد الأجنبي المتاح عن طريق تضمين هذا السعر علاقة تزيد على السعر الرسمى المطبق على بعض أنواع المتحصلات بها يؤدى الى زيادة الحصيلة منها ، وكذلك على بعض أنواع المدفوعات بها يؤدى الى الحد من شراء النقد الأجنبي لاستخدامه ، واقتصرت تطبيق السعر الرسمى على المتحصلات الأخرى التى لا يتأثر حجمها بسعر الصرف مثل رسوم المرور في قناة السويس والمتحصلات الحكومية غير المنظورة الأخرى وحصيلة الصادرات التقليدية من القطن والأرز والبصل والثوم والبطاطس والأسمت والبترول الخام ومنتجاته وغزل القطن والمنسوجات القطنية . أما بالنسبة للمدفوعات الخارجية بالأسعار الرسمية فاستمر تطبيقها على ما تستورده الحكومة من مستلزمات انتاج وبيع تهوينية تحرص الحكومة على توفيرها لطبقات الشعب بأسعار مناسبة .

ومنذ سنة ١٩٧٣ ومع ظهور سوق سعر الصرف الموازى والذي يعتبر امتداداً لفكرة الحوافز السابق ذكرها زاد عدد السلع التى تخضع لعلاوة رسم بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٥٥٪ فوق سعر الصرف الرسمى ، وهكذا أصبح نظام تعدد أسعار الصرف معولاً به ، كما سبق أن ذكرنا في مصر رسمياً .

والسلطات المصرية وهى تدرك ضرورة اصلاح نظام التجارة والصرف من أجل تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية ، فقد تدخلت في عدد من المناسبات في محاولات لتوحيد أسعار الصرف ولكن دون أن تحقق نجاحاً وذلك نظراً لأن الأسباب الرئيسية لهذه الاختلالات لم يتناولها التصحيح في مثل فيض الطلب المجمع وارتفاع معدلات التضخم .

وخلال هذه الفترة أدى عدد من التغيرات في نظام تعدد أسعار الصرف الى قيام ثلاثة أسواق مميزة بحكم الضرورة : مجمع البنك المركزى المصرى ،

ومجمع البنوك التجارية ، وسوق الاستيراد بدون تحويل عملة « السوق الحرة » ، ولكل من هذه الأسواق موارده واستخداماته الخاصة به من النقد الأجنبي ، كما كان لكل منها أسعار الصرف الخاصة بها .

ولما كان تحول المعاملات بين هذه الأسواق لا يتم تلقائياً فقد كان من المحتمل أن يظهر نقص في النقد الأجنبي في أحد الأسواق وفائض في سوق آخر بصرف النظر عما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز أو فائض ، وعادة ما كان يظهر فائض في مجمع البنك المركزى الى جانب عجز يظهر في مجمع البنوك التجارية في حين أن مجمع الاستيراد بدون تحويل عملة « السوق الحر » كان يصفى بواسطة أسعار يتم التفاوض بشأنها بحرية كاملة .

وينفرد البنك المركزى بالمعاملات التى تقوم بها الحكومة وبعض هيئات حكومية معينة ، وفى جانب المدفوعات يقوم البنك المركزى بتدبير واردات خمس مواد غذائية أساسية : المبيدات الحشرية ، والأسمدة ، وخدمة الدين الخارجى للقطاع العام . وفى جانب المتحصلات ، حصيلة الصادرات من البترول والقطن والأرز ورسوم قناة السويس . وسعر الصرف لكافة المعاملات التى يجريها البنك المركزى هى ٧٠ قرشاً = ١ دولار أمريكى ، وبذلك يعتبر سعر البنك المركزى مميزاً على سعر السوقين الآخرين ، هذا وليس له أى تأثير مباشر عليها الا الى المدى الذى يوفر فيه دعماً للبنوك التجارية .

ومن ناحية المبدأ يدير مجمع البنوك التجارية كافة واردات القطاع العام التى لا يغطيها البنك المركزى وحجم صغير من واردات القطاع الخاص وبعض معاملات معينة غير منظورة ، ويعمل هذا المجمع تحت مظلة ميزانية النقد الأجنبي ومصادر هذه البنوك من النقد الأجنبي هى الصادرات من السلع التى لا تسلم حصيلتها للبنك المركزى ، كما تتمثل فى جانب فقط من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والسياحة ومن بعض المعاملات غير المنظورة .

أما السوق الحر — مجمع الاستيراد بدون تحويل عملة — فيقوم بتدبير كافة معاملات القطاع الخاص بها فى ذلك تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة والمعاملات التى تجريها الشركات بمقتضى قانون الاستثمار العربى والأجنبي والتى تسمى شركات القانون ٤٣ . ان الإيداعات بالعملة الأجنبية فى البنوك المحلية يكون لها أثر هام على اجمالى العرض والطلب فى هذه السوق ومن الناحية العملية توجد بالنسبة لمعظم صنوف المعاملات التى تتم فى مجمع البنوك التجارية — مع اختلاف فى الدرجة — احتمالات الاخلال مع السوق الحر وقد تتم هذه المعلومات عن طريق التبادل فيما بين هاتين القناتين ، هذا ويتوقف حجم هذا الاخلال على عاملين رئيسيين :

اولاً : المدى الذى لا تلبى فيه البنوك التجارية الطلب على النقد الأجنبي ، اذ يعنى عدم تلبية أى طلب انتقاله الى السوق الحر .

ثانيا : الهامش الذى يمثل الفرق بين سعري صرف السوقين ، فعندما يكون الجنيه المصرى فى السوق الحر أكثر انخفاضا نسبيا من سعر البنك التجارى تميل للامدادات أو المعروض من النقد الأجنبى الى الاتجاه نحو السوق الحر .

وقد أدت الظروف مؤخرا الى زيادة حجم هذا الاحلال بدرجة كبيرة وذلك نتيجة لفرض قيود شديدة على البنوك التجارية فيما يتعلق بقدرتها على تلبية الطلب على النقد الأجنبى ، ونظرا لأن سعر السوق الحر يمثل خصما كبيرا على الجنيه المصرى يتراوح ما بين ٣٠ - ٥٠ ٪ - وذلك بالمقارنة بالسعر الرسمى للبنوك . هذا ويلاحظ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومتحصلات السياحة قد اتجهت بدرجات متفاوتة الى السوق الحر وربما يكون قد حدث نفس الشيء بالنسبة لمتحصلات بعض الصادرات .

وقد جرى الاحلال أيضا فى جانب الطلب ، اذ لجأ المستوردون من القطاع الخاص الى تمويل وارداتهم من السوق الحر عندما لا تلبى البنوك التجارية طلباتهم ، وبرغم عوائق قانونية ومؤسسية معينة فقد استخدمت الجهات المستوردة من القطاع العام السوق الحرة إما مباشرة أو بطريق غير مباشر وذلك بأن تحصل على الواردات محليا من تجار القطاع الخاص، هذا مع ملاحظة أن ما سبق ذكره ينطبق على المدفوعات الخاصة بالنسبة للمعاملات غير المنظورة والواردات السلعية على حد سواء .

والسوق الحر ، مجمع الاستيراد بدون تمويل عملة مصطلح فضفاض بعض الشيء ويستخدم للإشارة الى كافة المعاملات التى تتضمن بيع وشراء النقد الأجنبى مقابل جنيهات مصرية والتى لا يشارك فيها بنك محلى لحسابه الخاص ، وتشمل مثل هذه المعاملات تلك التى تتم فى الطريق باستخدام أوراق البنكنوت أو الشيكات السياحية وتلك التى تتم من خلال حسابات البنوك المحلية أى تبادل الشيكات وأيضا تلك التى تتضمن حسابا مصرفيا أجنبيا أو محليا ، أى عندما يحصل أحد المقيمين المحليين على نقد أجنبى بالخارج وذلك بأن يسدد الى البائع فى مصر بالجنيهات المصرية ، هذا وقد تتضمن المعاملات كلا المقيمين المصريين وغير المقيمين .

ومن الصعب الحصول على تقديرات دقيقة عن حجم السوق الحر ، والمكون الوحيد الذى يمكن الركون اليه هو الواردات بدون تمويل عملة ، ومع ذلك فإن هناك واردات أخرى تمويل أيضا من هذا السوق غير أنه يتعذر تقدير قيمتها الكلية والتى منها على سبيل المثال واردات معينة بواسطة شركات القانون ٤٣ .

وعند تقدير اجمالى حجم الحسابات الحرة بالنقد الأجنبى مع البنوك المعتمدة ، فإن بعض هذه المديونات قد تمثل بكل بساطة تحويلات وسيطة بين الحسابات ولا تعتبر معاملات نهائية .

وفي سنة ١٩٨٠ أجرت السلطات بعض التغييرات الكبرى في التنظيمات والقواعد التي تحكم سوق الاستيراد بدون تحويل عملة ، وأحد هذه التغييرات وهى ادارية في طبيعتها نقل مسئوليات اجراءات الاستيراد بدون تحويل عملة الى البنوك التجارية ، هذا الى جانب مطالبة المستوردين بوديعة بالنقد الأجنبى بالبنك المركزى تتراوح بين ٢٥ - ١٠٠ ٪ من قيمة الواردات وذلك وفقاً لدرجة ضرورة هذه السلعة . وكان يحتفظ بهذه الوديعة لمدة ثلاثة شهور دون أن تدفع عنها أية تناقص إلا أن هذه الاجراءات لم تحقق الاعراض المنشودة والتي كانت تستهدف أساساً عدم تشجيع الواردات عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة وزيادة حيازات البنك المركزى من النقد الأجنبى، غير أن هذه الاجراءات قد أسفرت عن اتساع الفجوة بين الاسعار الرسمية وكذلك بين أسعار البنوك التجارية والاسعار الرسمية .

وفي محاولة لتوحيد الأسعار بين سوق البنوك التجارية وسوق الاستيراد بدون تحويل عملة ، خفضت أسعار البيع والشراء للبنوك التجارية ابتداء من أول أغسطس ١٩٨٠ الى ٨٤ قرشاً/٨٣ قرشاً على التوالى بينما تراوحت الاسعار في سوق الاستيراد بدون تحويل عملة بين ٩٥ قرشاً و ٩٠ قرشاً للدولار الأمريكى . هذا وقد أنشئت لجنة أيضاً بغرض تثبيت سعر الصرف بالنسبة للبنوك التجارية وذلك بأن يؤخذ في الاعتبار السعر السائد في مجمع الاستيراد بدون تحويل عملة .

وفي فبراير سنة ١٩٨٢ أصبح من الممكن فتح حساب استيراد بالنقد الأجنبى في البنوك التجارية باسم المواطنين المصريين ، غير أن النقد الأجنبى في حساب الاستيراد بدون تحويل عملة لا يمكن تحويله أو بيعه الى حساب أحد آخر .

وكان من الأسباب الرئيسية في انخفاض أسعار الصرف في سوق الاستيراد بدون تحويل عملة الارتفاع المضطرد في قيمة الدولار الأمريكى منذ نهاية ١٩٨٠ واستمرار زيادة الضغوط التضخمية المحلية نتيجة للتوسع الشديد في الانفاق ، وقد اضطرت البنوك التجارية أن ترفع علاوة على أسعاره الرسمية من أجل اجتذاب تحويلات المصريين العاملين في الخارج بعيداً عن سوق الاستيراد بدون تحويل عملة ، مع ملاحظة أن هذه الزيادات لم يكن يعلن عنها بصفة رسمية .

ومن الناحية العملية ، فإن سوق الصرف في مصر يعتبر سوقاً مفتتاً، فمجمع البنك المركزى تحكمه أسعار صرف رسمية ثابتة ، ويسجل عادة فائضاً - وسوق البنوك التجارية وهو سوق أكثر مرونة تحت ضغط الحاجة للحصول على حصة أكبر من متحصلات النقد الأجنبى ، وسوق مرن وهو سوق الاستيراد بدون تحويل عملة وسوق البنوك التجارية بدرجة كبيرة في حين أن الفجوة بين هذين السعرين والاسعار الرسمية في البنك المركزى قد استمرت في اتساعها .

المشاكل التى يثيرها سعر الصرف :

ان أكثر المشاكل الحاحا التى تواجه المسؤولين المصريين هى كيفية الحصول على موارد كافية لجمع البنوك التجارية لتمويل المدفوعات فى ظل ميزانية النقد الأجنبى وعلى أساس يومى ، وكان أخرى بهذه المشكلة بطبيعة الحال أن تعتبر مشكلة الى حد كبير ، وهى كيف يمكن الحد من الطلبات كى تتلاءم مع الموارد المتاحة المحدودة مع بذل الجهود لتأمين ان ما من أحد يعانى على نحو خطير .

غير أن هذه القضايا الادارية ما هى الا اعراض مشاكل تعمقت جذورها فى الاقتصاد الكلى ، ويبدو أن هذه القضايا هى أساسا على النحو التالى :

- ١ - طلب مجمع ينمو بخطوات أسرع من مجمع العرض المطلبى .
- ٢ - كانت الأسعار وتكاليف الانتاج المحلية أسرع فى ارتفاعها مما كانت عليه فى البلدان التى تعتبر من كبار شركاء مصر فى التجارة .
- ٣ - كانت الأسعار الاسمية لسعر الفائدة على الجنيهات المصرية (بالنسبة للمقترضين والمودعين) دون أسعار الفائدة اذا ما قورنت بأسعار الفائدة على العملات الكبرى فى الأسواق العالمية ، علاوة على ذلك اذا سلمنا بارتفاع معدل التضخم النسبى فى مصر وضعف مركز ميزان المدفوعات فانه يبدو ان توقعات السوق العامة كانت فى اتجاه تخفيض الجنيه المصرى وبخاصة ازاء الدولار الأمريكى ، ومن ثم اذا ادخلنا فى الحسابان عوامل سعر الفائدة وتوقعات سعر الصرف فلم يكن من المفردى حيازة أصول مالية بالجنيهات المصرية ، بل كان من الأفضل حيازة خصوم بالجنيهات المصرية .

وقد زاد تعقيد المشكلة ففيض الطلب على النقد الأجنبى الناشئ عن العوامل السابق ذكرها قد جرى توجيهه فى قنوات عن طريق نظام من خصائصه الثنائية بحكم الضرورة اذ يعمل أحد اجزاء النظام كسوق حر كامل مع أسعار صرف كاملة المرونة بينما يخضع الجزء الآخر لقدر كبير من الرقابة الادارية . وتكون مرونة سعر الصرف فيه محددة للغاية وعلى المقابل كانت كلما زادت الطلبات على النقد الأجنبى فى السوق الحر وانخفضت قيمة الجنيه المصرى وتضاءل حجم الموارد المتاحة للنظام المصرفى ، ولو ان البنوك تمسكت بالسعر الرسمى بكل دقة لازداد موقفها التنافسى سوءا وقلت حصيلتها من النقد الأجنبى ونظام مجزا لسعر الصرف عُد من النتائج الشاذة ، فالتخفيضات فى تخصيص الاعتمادات للقطاع العام فى ظل ميزانية النقد الأجنبى والتأخير فى استخدامها قد عايشته حالة استمر يتمتع فيها القطاع الخاص فعلا بإمكانية وصول غير مقيدة الى النقد الأجنبى فى السوق الحر ليس لتمويل الواردات فحسب بل أيضا للاستثمار فى محفظة الأوراق المالية ولاغراض أخرى . وبطبيعة الحال فان الادراك لهذه الحالة من التضارب قد أبرزتها الأولوية الاجتماعية المنخفضة لكثير من المعاملات التى

تمت مؤخرا ، وبينما يكون من المغرى بذل المحاولة لتصحيح هذه الأوضاع الشاذة عن طريق تشديد الرقابة على معاملات القطاع الخاص بالنقد الأجنبى ، غير ان الواقع يشير الى أن مجال التنفيذ يكاد يكون محدودا جدا اذ أن حرية كافة المقيمين المصريين فى امكانية الوصول الى حسابات بالنقد الأجنبى هى ظاهرة تعتبر مستقرة للنظام المالى ، وطالما أن الأمر على هذا النحو فان الطلب على النقد الأجنبى للاستثمار فى محفظة الأوراق المالية ولاغراض أخرى مشابهة سيجعل فى الواقع الرقابة ضربا من المستحيل .

وحتى لو كان فى الامكان الاعتماد على أوجه رقابة أكثر شدة فقد لا يكون هذا اختيارا ملائما من ناحية التطبيق نظرا لأنه يضعف الثقة التى تعتبر ضرورية للابقاء على تحويلات المصريين العاملين فى الخارج عند مستوياتها الحالية على الأقل ، وفى الواقع فان القيود المهمة الوحيدة على معاملات القطاع الخاص بالنقد الأجنبى هى تلك التى ترتبط بأوجه رقابة على واردات معينة بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة والتى تديرها لجنة ترشيد الواردات . ولكن حتى فعالية أوجه الرقابة هذه قد يحد منها بدرجة كبيرة استمرار تدفق الواردات الى الداخل - والتى لا تخضع للضرائب ولا للأنضباط - من بور سعيد وربما من مناطق حرة أخرى ، ومن الصعب عمل تقدير كمى لحجم هذه المشكلة ، غير أنه يوجد خطر كبير فى اجراء تخفيضات عن الطريق الإدارى للواردات المشروعة ، اذ سوف يؤدي ذلك الى زيادة تعويضية فى حجم المعاملات غير المشروعة .

وتنشأ حالة شاذة أخرى للترتيبات المالية ، وهى أن التعاون الكبير فى أسعار الصرف يعطى اشارات سعرية جد مختلفة بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد ، وعلى سبيل المثال فانه من ناحية المبدأ تسلم معظم حصيلة صادرات القطاع الخاص بسعر السوق الموازى ، فى حين ان كافة واردات القطاع الخاص يتم تنفيذها بالسعر الحر الذى يربو كثيرا على سعر السوق الموازى تكون قيمة الجنيه أكثر انخفاضاً ، ويعتبر هذا تمييزا فى صالح أنشطة الاستيراد المتنافسة وضد تنمية الصادرات .

وجانب آخر من المشاكل المصاحبة لنظام سعر الصرف الحالى هو ادارة السوق الحر ، اذ يقوم هذا السوق فى الوقت الحاضر بدور حيوى فى الاقتصاد وذلك باحداث موازنة للمتبقى من العرض والطلب على النقد الأجنبى ، ومع ذلك فانه من الممكن القيام بهذا الدور بمزيد من الكفاءة وبطرق أخرى . ومن ناحية المبدأ تقوم البنوك الآن فى هذا السوق بدور «السماسرة» ، ولذلك فان الموارد الخاصة بها لا تكون متاحة للمساعدة على استقرار السوق ، وهو ما يعتبر عاملا هاما يسهم فى سرعة تقلباتها . ان غيبة الوساطة المصرفية والدور المهيمن للسماسرة يبدو أنهما يعملان على عدم الكفاءة من وجهة نظر التعامل الفردى وذلك فى ضوء كثرة الاتصالات المطلوبة لاتهام صفقة ما . والوقت الذى يستغرقه اتمام هذه الصفقة وما تنطوى عليه من عدم التأكد تزيد كثيرا عما تدعو اليه الحاجة فى ظل نظام تتم فيه الوساطة بين المشتريين والبائعين من خلال مؤسسات مالية متخصصة .

ان المركز القانوني للسوق الحر غير مؤكد الشرعية ، وبعض المعاملات التي تتم عن طريقه تعتبر مصدرا للقلق والاهتمام ، اذ تتم في هذا السوق معاملات تنسم بالأمانة والشرف ومعاملات أخرى غير مشروعة ، غير أنه من الصعب على السلطات ان تفصل بينها وأن تتخذ اجراءات ضد المعاملات غير المشروعة . ان وجود معاملات غير مشروعة أو مشكوك في سلامتها تجعل السعر في السوق الحر يتحمل علاوة مخاطرة بالاضافة الى السعر الأساسي للنقد الأجنبي ، ولنفس الأسباب فقد يستجيب السعر في السوق الحر بصورة مبالغ فيها وذلك بالنسبة للتغيرات في كل من قواعد الرقابة على النقد والصرامة التي تطبق بها هذه الرقابة ، هذا بالاضافة الى استجابة السوق للشائعات والتوقعات بشأن هذا السوق في المستقبل.

وبتاريخ ٥ يناير ١٩٨٥ صدر القرار الوزاري رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ ، ولعل أهم مواد هذا القرار هي المادة الثانية التي تنص على أن يقوم المستورد بسداد قيمة الاعتمادات الخاصة بالاستيراد وكذلك نسب التأمين النقدي بالجنه المصري وبالسعر الذي تحدده اللجنة المختصة بالبنك المركزي وهذا يعنى إلغاء العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ، كما عدلت المادة الثالثة نسب التأمين النقدي الواردة بالمادة الثانية لتكون ١٥٪ و ٢٠٪ و ٤٠٪ و ٥٠٪ . وقد استهدف هذا القرار تنظيم سوق الصرف واحكام الرقابة على البنوك والقضاء على المضاربة في النقد الأجنبي ، غير ان شيئاً من ذلك لم يتحقق من الناحية العملية وان الذي تحقق هو العكس تماماً ، فقد تزايد ارتفاع سعر الدولار واضطربت حركة البنوك وهبط مستوى الاستيراد ، وتسارعت أسعار السلع والخدمات في ارتفاعها ، ويعزى ذلك الى :

(١) ان القرار الخاص بالتحديد الأسبوعي لسعر الدولار عن طريق لجنة البنك المركزي قد أدى الى تحكم الحكومة في السعر على أساس غير واقعي ، فمؤشرات تحديد السعر غير واضحة أمام اللجنة .

(ب) القرار الخاص بإلغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وفرض نظام لجان الترشيح قد أدى الى خلل قطاعي الأعمال والبنوك ، ومرد ذلك الى بطء لجان الترشيح وتعدد اجراءاتها وضخامة مجموعة السلع الخاضعة للترشيح .

(ج) التناقض الصارخ بين احتكار الحكومة للاستيراد عن طريق لجان الترشيح والابقاء على الحسابات الفردية الحرة بالنقد الأجنبي .

وصدر القرار الوزاري رقم ١٦٧ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٦ أبريل ١٩٨٥ بتعديل القرار الوزاري السابق والذي يقضى بإنشاء غرفة بالبنك المركزي لتحديد العلاوة التي تضاف الى سعر الصرف المعلن في مجمع البنوك المعتمدة .

وتتولى هذه الغرفة تحديد العلاوة التى تضاف الى سعر الصرف المعلن فى جميع البنوك المعتمدة على أساس مرن وذلك من واقع المؤشرات والاعتبارات المحيطة وبما يتفق والسياسات الاقتصادية الجارية ، كما تتخذ الغرفة من جانبها ما يلزم من اجراءات للموائمة بين الموارد والاستخدامات التى تتم وفقا للسعر المعلن مضافا اليه العلاوة .

والذى يلاحظ أن هذه الغرفة قد حلت محل اللجنة المنشأة بالقرار الوزارى رقم ٥ لسنة ١٩٨٥ ، وان المؤشرات الخاصة بتحديد السعر غير محددة واستخدام العبارات الفضفاضة يعنى أن الرونة السعرية غير كاملة وان السعر غير واقعى وانه لابد من ظهور سوق حر أو ما يطلق عليه السوق السوداء .

أما استمرار العمل بنسب التأمين النقدى ، وأن يكون سدادها بالنقد الأجنبى ، فيعتبر تعديلا جذريا فى القرار ٥ لسنة ١٩٨٥ ، فهل هذا يعنى الاحتفاظ بمراكز النقد الأجنبى قابلة للتحويل من خلال حسابات حرة بالنقد الأجنبى واستمرار أن تكون معاملات فروع البنوك الأجنبية بالنقد الأجنبى فقط ، والعودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة ؟ .



ان الهدف النهائى من اصلاح نظام الصرف هو فرض سعر صرف عند مستوى يؤدى الى اعادة التوازن الخارجى للاقتصاد وتحسين المعاملات الخارجية من القيود الادارية .

ولتحقيق هذه الغاية يقترح انشاء سوق جديد للصرف يطبق فيه سعر صرف مرن يبدأ من مستوى واقعى كما يمثل هذا السوق مجمع النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة والمعاملات التى تجرى فى السوق الحر ، ومن ثم يصبح سعر الصرف خارج نطاق مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى سعرا معوما يخضع لقوى السوق ، أى سوق حر يتدمج فيه السوق الموازية السابقة وسوق الاستيراد بدون تحويل عملة .

ولما كان اتباع هذا الاسلوب فى وقت يعانى فيه ميزان المدفوعات من عجز كبير ، فقد يؤدى بل سوف يؤدى فى الغالب الى زيادة الطلب على شراء العملات الأجنبية بدرجة لا تتناسب مع المعروض اليومى منها ، فانه من المتوقع ان تحدث تقلبات حادة فى سعر الصرف عند بدء تنفيذ هذا النظام ، غير أنه من الأهمية التمييز بين التقلب السريع فى هذا الأمر القصير والخروج عن الخط بصورة مستمرة ، ويقصد بسرعة التقلب مدى وحجم التقلب فى الأمد القصير فى سعر الصرف من يوم الى آخر ومن أسبوع الى أسبوع ومن شهر الى شهر ، كما يقصد بالخروج على الخط الانحراف المستمر لسعر

الصرف عن مستوى التوازن في الأمد الطويل، وهذان البعدان للتقلب متميزان، اذ ان الاسعار يمكن ان تكون سريعة التقلب حول مستوى متواز أو مستقرة على فترات طويلة بينما تكون خارجة على الخط .

وتخفيفا لحدة هذه التقلبات والتي سوف تعنى في الغالب تخفيفا واقعيا للجنه المصري فانه يقترح ان تتدخل السلطات المختصة بصورة مؤقتة بتكوين احتياطي تشغيل في حدود مبلغ من العملات القابلة للتحويل وبخاصة الدولار الأمريكي ، يقدره البنك المركزى ويوضع تحت تصرفه ، على أن يعلن ذلك تقوية للسوق التجارى ، وهذا يساعد كثيرا على ترشيد المعاملات في القطاع الخارجى وبالأخص فيما يتعلق بالواردات خارج مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى ، هذا بالإضافة الى زيادة الرسوم الجمركية الأساسية على بعض السلع المطلوب الحد من استيرادها .

وفيما عدا السلع التى يقصر استيرادها على القطاع العام ، والمحددة في اطار مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى المصرى يسمح للقطاع الخاص باستيرادها دون اجراءات مع ملاحظة ان كافة المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر ينبغى أن تتم عن طريق هذا السوق الحر .

ولا ينبغى محاولة توحيد أسعار الصرف قبل الاوان ، اى قبل التمكن من السيطرة على الأسباب الكامنة لاستمرار ارتفاع التضخم كالتوسع النقدي والمالى والأثمانى وزيادة الأجور دون أن يقابلها زيادة في الانتاجية .

خيارات السياسة :

يتضح مما سبق أن جذور المشاكل الراهنة لنظام سعر الصرف تكمن في حقيقة أن الطلب في الاقتصاد المصرى يزداد بسرعة فائقة ، وان فيه معدل تضخم يفوق المعيار الدولى بدرجة ملحوظة الى جانب أن أسعار الفائدة وعوامل أخرى تعتبر اسبابا رئيسية تجعل كثيرا من المقيمين يرغبون في تحويل مدخراتهم الى اشكال أخرى خروجا عن تلك المسماة بالعملية المحلية. أما ضعف ميزان المدفوعات الشامل وانخفاض قيمة العملة والمشاكل الخاصة بتمويل ميزانية النقد الأجنبى فهى كلها أعراض لهذه الحقائق الأساسية والى حين ادخال اجراءات بغرض احداث تكيف بعيد المدى في الاقتصاد الكلى فان اصلاح نظام سعر الصرف يقوم بدور يميل الى أن يكون محدودا فحسب ، فهو لا يستطيع أن يزيل فيض الطلب على النقد الأجنبى ، غير أنه قد يساعد على جعل تدبيره أكثر سلاسة ، وفي تجنب بعض التشوهات السعريّة .



وبينما يكون حجم اختلال مدفوعات مصر على نحو بحيث يعتبر استمرار شكل من أشكال الرقابة الادارية على الواردات امرا لا مفر منه لبعض الوقت مستقبليا ، فانه يتوفر شعور بأنه قد يكون من الحكمة أن تنظر السلطات المصرية الى هذه الاجراءات أو استخدامها بوصفها الوسائل الرئيسية لمعالجة الصعوبات القائمة ، غير أنه توجد عدة أسباب للتشكك في كفاءة القيود التي تفرض على الاستيراد في المدى المتوسط والطويل :

أولا : هناك نقطة لا يمكن بعدها ضغط الواردات دون اصابة الاقتصاد بأضرار خطيرة ، وعلى سبيل المثال قد تجبر الشركات التي تنقصها السلع الوسيطة على تخفيض الناتج ، وان تعمل دون الاستخدام الاكفأ لطاقتها ، كما قد يتعين تأجيل وتأخير استيراد المعدات الرأسمالية اللازمة للاحلال أو لعمليات التوسع أو ربما تكون هذه النقطة قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى أو ربما يكون قد تم بلوغها في بعض الحالات فعلا . وقد يكون عبء التكاليف ثقيلًا بخاصة على شركات القطاع العام .

ثانيا : بعض الزمن تصبح أوجه الرقابة التي كانت فعالة في البداية وقد كثرت منافذ النهب منها حيث يكتشف المستوردون طرقا للالتفاف حول القواعد وحيث ينتقل الطلب الى المصادر التي تكون أقدر في الحصول على النقد الأجنبي .

ثالثا : ليس من الحكمة أن تتحمل الواردات عبء التكيف الخارجى بمفردها ، حيث يكون من الضروري أيضا زيادة نمو الصادرات وهو هدف لم تهتم اليه يد المساعدة بل ربما تكون القيود على الاستيراد قد أعاقته .

رابعا : لا يوجد ضمان بأن تخفيضا بمقدار معين ، وليكن في مجموعة معينة من الواردات بدون تحويل عملة سوف ينشأ عنه زيادة في المتاح من النقد الأجنبي للنظام المصرفي بنفس المقدار ، إذ قد يتحول الطلب من البنود التي فرضت عليها القيود الى شيء آخر ، وقد يكون ذلك التحول الى واردات أخرى . ومن الواضح ان هذه حالة لا تؤدي الى توفير في النقد الأجنبي ، وقد يكون التحول الى بند ينتج محليا ويمكن تصديره الى الخارج أو الى بند يكون قد استخدم فعلا كبديل للواردات ، وقد يحدث هبوط في الطلب ولكن النقد الأجنبي الذي كان يمكن أن يستخدم في الحصول على الواردات بدون تحويل عملة اذا لم تكن هذه القيود قائمة يحتفظ به في الداخل في حساب بالعملة الأجنبية ، وما من حالة من هذه الحالات يكون فيها الكسب الحقيقي الصافي للنظام المصرفي من النقد الأجنبي مساويا للتخفيض الاول في حقوق الاستيراد، وفي بعض الحالات قد يكون أقل كثيرا ، وفي حالات أخرى قد يصل حتى الى الصفر .

خامسا : ان النقص الناشئ في السلع المستوردة قد يتيح لهؤلاء الذين مازالوا يحصلون على تحويل للاستيراد أن يجنوا أرباحا احتكارية غير مرغوب فيها من المبيعات المحلية ، وبذلك يحدثون ارتفاعا في مستوى الأسعار

المحلية . ان امكانية الحصول على مثل هذه الأرباح قد ثبت في كثير من البلدان انها مصدر قوى للفساد وانها تؤدي الى استخدام يتسم بالتبديد للموارد المحلية في انتاج بدائل للواردات في انتاج البدائل للبنود المحظور استيرادها ، وقد ينطبق هذا بصفة خاصة على انتاج البنود غير الضرورية والتي قد يكون وقع أوجه الرقابة على الاستيراد عليها شديدا .

وبينما توجد الانتقادات سالفة الذكر عن الرقابة على الاستيراد بوجه عام فهناك أيضا جوانب معينة لنظام الرقابة يستخدم الآن في مصر ، والذي يبدو انه يحمل في طياته المتاعب ، اذ يوجد خطر ينشأ على وجه التحديد من المبدأ الذي تستخدمه لجنة ترشيد الاستيراد وهو « أول القادمين .. أول المخدمين » والذي يمكن أن يعتبر مصدرا لعدم التأكد من جانب المستوردين والذي يمكن أن يؤدي بهم الى تبديد وقتهم في تحرير طلبات الاستيراد .

وأخيرا طالما ان المنطقة الحرة لبور سعيد تظل قناة كبرى يمكن عن طريقها دخول السلع المستوردة الى داخل البلاد معفاة من الرسوم الجمركية، ومن ثم فان أية اجراءات لتقييد الاستيراد سوف تكون محدودة الأثر لا سيما وقد تنطبق ملاحظات مشابهة على تدفق السلع عن طريق مناطق حرة أخرى .

وللأسباب السالفة الذكر ، لا ينظر الى القيود الادارية على الواردات من ذلك النوع الذي يجري العمل به الآن كبديل دائم وصالح للتطبيق من أجل تكيف حقيقى في ميزان المدفوعات او لمواجهة المشكلة في عملية نظام الصرف . ولا يبدو — حتى في الأمد القصير — انه من المرجح أن يكون أثرها الكمى كبيرا بحيث تستطيع أوجه الرقابة وحدها تدعيم ميزان المدفوعات ، وقد يشير المرء الى واردات مختلفة من الواضح انها غير ضرورية « كرموش العين الصناعية » غير ان المبالغ التى من هذا القبيل يجب أن ينظر اليها في مضمون حاجة ميزان المدفوعات الى التكيف مقيسة بمئات الملايين بل بلايين الدولارات ، أى يجب الا يضحي ببلايين الدولارات من أجل حفنة من الدولارات ، ويبدو أن دور أوجه الرقابة ينبغى أن يكون قاصرا على الحد من التدهور في ميزان المدفوعات في الفترة السابقة على اجراء تغييرات أساسية في السياسة وقبل أن تصبح هذه الاجراءات فعالة، ولا يقصد بهذا أن الحجم الجارى لواردات مصر وتركيب هذه الواردات يعتبر مثاليا ، كما لا يقصد بهذا انكار ان احتمال ان النقد الأجنبى المتاح للأغراض الضرورية قد يكون أكثر وفرة اذا كان حجم السلع الكمالية أقل (ولكن اذا أريد اثبات هذا الاحتمال الأخير ، فانه يتعين أن توجد اجابات مرضية على السؤال .. ماذا سيفعل الناس القادرون بنقودهم اذا لم يستطيعوا انفاقها على الكماليات ؟) وفى الواقع فان المتاح من السلع التى تعتبر كمالية بأية مقياس متاحة على نطاق واسع في مصر ، ويغلب الا تزيد اسعارها بل تقل أحيانا عنها في البلدان الصناعية ، وهذا دليل قاطع الى الحاجة بتغيير سياسة الاستيراد ، ومع ذلك فان أفضل حل للمشكلة انما يقع في التنفيذ الفعال لتعريفية جمركية أحسن تقييما .

ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلى :

يرى ان اتباع نظام سعر صرف ثابت غير ملائم وربما يعتبر مستحيلا، والسبيل الوحيد البديل لتحقيق سعر صرف واقعى والحفاظ عليه فى سوق موحد هو السماح بدرجة عالية من المرونة فى هذا السعر ، وليس هذا الاختيار بدون تكاليف ومخاطر ، اذ يوفر تدخل البنك المركزى حيث تستبعد كلية الحاجة الى هذا التدخل ولكن فقط على حساب تقلب اكبر محتمل فى هذا السعر . وقد يلاحظ هذا التقلب بصفة خاصة فى المراحل الاولى عندما تكون حساسية السوق غير مستقرة ، وفى ظل مثل هذه الظروف قد يتعين تخفيض السعر تخفيضاً حاداً ومن المحتمل بما يتجاوز المستوى السابق على التوحيد للسعر الحر هذا اذا ارادت البنوك اجتذاب مقادير كافية من التدفقات الى الداخل ، واذا لم يظهر لسعر المرونة الضرورية فسوف لا تنجح محاولة التوحيد . وقد يمكن تجنب بعض أخطار فترة التكيف وذلك بإجراء تخفيض تدريجى (ولكن دون اسراف فى التدرج) لسعر البنوك التجارية الى مستوى يسمح — آخر المطاف — بالتوحيد الكامل لجميع البنوك التجارية والسوق الحرة ، غير أنه ليس من الواضح أن هذا سوف يتحقق وربما سوف لا يتحقق اذا أدرك السوق مبكراً أنه من المتوقع حدوث تخفيض آخر ، واذا اعتبرت هذه الأخطار كبيرة ، فليس هناك من خيار غير السعى الى التوحيد فى خطوة واحدة ، ومع ذلك فان المرونة فى تحديد سعر الصرف — ليس كل ما يتطلبه أو يقتضيه تحقيق قيام سوق موحد والحفاظ عليه ، اذ تناقش بعض الاجراءات المعاونة الاضافية فى الأجزاء الفرعية التالية :

افترضت المناقشة اعلان ان وضع سياسة لمرونة سعر الصرف سوف يستتبعها تخفيض فى سعر البنوك التجارية ، وسوف يصدق هذا دون شك على سعر الصرف الرسمى للبنوك التجارية الذى لم يعد من الممكن التمسك به ، ومن المرجح ان يصدق هذا أيضاً على سعر البنك التجارى الفعلى فى المتوسط والذى يحتاج أيضاً الى مزيد من التخفيض اذا ما ألفى « التقنين » الجارى للنقد الأجنبى من جانب البنوك ومع ذلك فان التخفيض الظاهرى كما يقاس بالتغير فى السعر الرسمى للبنوك يمكن أن يكون أكبر كثيراً من التخفيض الحقيقى اذا استخدمت أسعار البنوك الفعلية كأساس لحساب الأخير .

وينبغى أن يلاحظ أيضاً ان التخفيض فى متوسط سعر الصرف بالنسبة للاقتصاد ككل قد يكون حتى أقل ، واذا أريد أن يكون سعر التوازن للسوق الموحد أقل تخفيضاً من السعر الحر ، فان بعض المعاملات التى كانت سوف تحدث من قبل فى السوق الحر سوف تحدث من خلال النظام المصرى بأسعار أقل تخفيضاً .

ولم تقدم دراسة تفصيلية فى متن هذا التقرير عن امكانية تثبيت الجنيه المصرى الى سلة من العملات ، ويقصد بوسيلة التثبيت تخفيض التقلبات فى

أسعار الصرف . ومع ذلك فقد كانت مثل هذه التقلبات عاملاً من المرتبة الثانية في الأهمية في أحداث عدم الملائمة للسعر الرسمي الحال للبنوك التجارية ، علاوة على ذلك إذا كانت قيمة الجنيه تحدد على أساس المرونة في ضوء قوى السوق فسوف لا تنشأ الحاجة الى التثبيت الى أى معيار معطى ، ويقترح أنه اذا أريد تثبيت الجنيه المصرى الى شيء ما فسوف تكون هناك حجة قوية للبقاء على الارتباط بالدولار ، ومع ذلك فإن الحجة التى سبق تقديمها هى أن المرونة الكاملة تعتبر في الوقت الراهن مفضلة بالنسبة لمصر على أى نوع من ترتيب التثبيت ، ومع ذلك ينبغي ملاحظة أنه قد تنشأ تكاليف إدارية وأخرى غير مالية (في وضع ميزانية النقد الأجنبى والميزانية العامة للحكومة) اذا انفصلت الصلة بالدولار سواء بإنشاء نظام سعر صرف مرن أو باتباع التثبيت عن طريق السلة ، ويرى أنه لا يمكن تجنب هذه التكاليف بالنسبة لمصر في الوقت الراهن ولا بد وأن تكون قد ظهرت فعلاً في شكل أو آخر مع المرونة الفعلية في سعر البنك التجارى .

التوصيات

١ — العودة الى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة فقد اثبتت احصاءات الاستيراد بدون تحويل عملة أن أكثر من ٩٠٪ يمثل سلعا بسيطة وخامات ومستلزمات انتاج وبلغ غذائية ورأسمالية وهندسية وكهربائية ووسائل نقل ، وكلها تعتبر سلعا هامة وضرورية .

٢ — رفع القيود التى تفرضها لجان الترشيح ، وتخفيف وطأة هذا النظام أو الغائه تماما واستبداله بنظام الرسوم الجمركية المتدرجة والتى تزداد بالنسبة للسلع الكمالية .

٣ — اطلاق حرية البنوك في شراء وبيع العملات الحرة وفقا لظروف العرض والطلب ، وهذا يعنى إلغاء غرفة تحديد أسعار النقد الأجنبى بالبنك المركزى .

٤ — السماح للبنوك بالتعامل مع الصيرافة في الخارج بقصد تجميع مدخرات المصريين بحيث لا يقتصر هذا الحق على البنوك الحكومية دون غيرها .

٥ — اعفاء البنوك من تجنيب نسبة من موارد البنك بالنقد الأجنبى لصالح البنك المركزى .

٦ — استقلال البنك المركزى ، بمعنى الا يكون تابعا للسلطة التنفيذية، حيث يقتصر دور السلطة التنفيذية على تعيين محافظ البنك المركزى الذى يكون مسئولا أمام مجلس الشعب في ضوء التقرير الذى يقدم منه سنويا .

٧ — ونظرا لتضخم عدد البنوك في مصر ، والتي بلغت حوالى ٩٩ بنكا ، وانتشار الفروع في جميع أنحاء البلاد ، فلا ضرورة لادخال نظام الصيارف اذ تستطيع فروع البنوك القيام بهذه المهمة .

٨ — يتم في الوقت الحاضر تحديد أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس سعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكى مع تغيير المقابل للعملات الأخرى تبعا لتغير علاقاتها بالدولار في سوق نيويورك وهو سبعون قرشا للدولار ، وفي مجمع البنوك التجارية وفقا للسعر المعلن من غرفة تحديد أسعار النقد الأجنبى بالبنك المركزى متضمنا العلاوة . وقد يرى إعادة النظر في سعر الصرف الثابت بين الجنيه المصرى والدولار اذ يمكن إجراء تخفيض قيمة الجنيه المصرى بالتدريج ، حيث أن الفرق بين سعر الصرف الرسمى (وهو سبعون قرشا) والسعر الذى تعلنه الغرفة (متضمنا العلاوة) كبير جدا (١٣٠ قرشا) ، وهذا التخفيض قد يساعد على حسن التفاهم مع صندوق النقد الدولى والحصول على دعم من الصندوق يساعد على تدعيم السوق التجارى المقترح انشاؤه .

واخيرا ، وليس آخرا ، بذل أقصى الجهود لاحتواء التضخم وتخفيض معدلاته المرتفعة اذ أنه بدون تخفيض هذا التضخم فلا أمل في استقرار سعر الصرف .

* * *